

خلال الاجتماع السنوي الـ97 لمجلس «أوابك»

المرزوق: الكويت ستتولى رئاسة اللجنة المراقبة لاتفاقية «التخفيض»

«التي تتطلب منا التنسيق وتوحيد المواقف خاصة في المحافل والاجتماعات الدولية».. وأضاف أن أعضاء المكتب التنفيذي تدارسوا جدول الأعمال أخيراً في اجتماعهم «بذقة وعناية» ورفعوا التوصيات اللازمة بشأنها إلى المجلس الوزاري «لتأخذ ما يراه مناسباً».

وأعرب الوزير المرزوق عن الشكر للوزراء السابقين على جهودهم في دعم عمل وشاشات المنظمة متمنياً للاجتماع التوفيق والنجاح والتوصل إلى القرارات السديدة التي تصب في مصلحة الدول العربية الأعضاء وتحقق أهداف المنظمة.

كما أعرب عن الشكر إلى مصر لاستضافة الاجتماع وتقديمها جميع التسهيلات والترتيبات اللازمة لعقد وإنجاح الاجتماع مثنياً كذلك على جهود الأمين العام للمنظمة عباس الخفي وجميع العاملين في الأمانة العامة في التحضير للاجتماع. ومن جانبه قال الأمين العام لمنظمة (أوابك) عباس الخفي إن جدول أعمال الاجتماع الـ97 للمجلس الوزاري يتضمن عدة مواضيع بشأن النشاطات والأعمال التي إنجزتها الأمانة العامة خلال عام 2016.

وأضاف الخفي في كلمة أمام مجلس وزراء (أوابك) أن جدول الأعمال يتضمن أيضاً مشروع موانة المنظمة والأمانة العامة والهيئة القضائية لعام 2017 ميمناً أنه سبق لأعضاء المكتب التنفيذي الاطلاع على البنود المدرجة على جدول الأعمال وتوصلوا بعد مناقشات مستفيضة إلى توصيات معروضة على الاجتماع.

- نتمنى الالتزام من جميع الأطراف لكي يؤتي «اتفاق التخفيض» ثماره
- 5 دول ستتولى مراقبة الإنتاج هي الكويت والجزائر وروسيا الاتحادية وسلطنة عمان



عصام عبد الحسن المرزوق

- قمنا بالتوقيع على «اتفاق باريس» في أبريل 2016 ونحن الآن بصدد المصادقة عليه
- الصناعات البترولية العربية تتطلب تضافر الجهود للحد من آثارها السلبية

أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي عصام عبد الحسن المرزوق أمس الخميس أن التحديات التي تواجه الصناعة البترولية في الدول العربية تتطلب من الجميع المزيد من التعاون والتنسيق «للحد من آثارها السلبية».

جاء ذلك في كلمة افتتاحية للوزير المرزوق لدى ترؤسه أعمال الاجتماع السنوي الـ(97) لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) بالقاهرة بمشاركة وفود من الدول الأعضاء بالمنظمة.

وأشار الوزير المرزوق إلى الآثار السلبية لهذه التحديات على صناعة النفط وعلى الاقتصادات والوفاء بالالتزامات «كدول مصدرة رئيسية للبترول تجاه العمل على استقرار أسواق النفط العالمية والاقتصاد الدولي وسعيًا لتحقيق الأهداف التي انشئت من أجلها المنظمة».

وقال أن ذلك «يدعونا إلى زيادة التعاون واستمراره في مختلف أوجه صناعة البترول وإنباع السبل الكفيلة للحفاظ على مصالح دولنا الأعضاء» مضيفاً «ولعل من هذه التحديات (اتفاق باريس) حول التغيرات المناخية».

وأضاف أن تحديات الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ تتعلق بكيفية التكيف معه «ليتماشى أنجياً مع مخرجات الصناعة النفطية العالمية على المدى البعيد والوصول إلى تحقيق أهداف (التخفيض المستدامة في عام 2030)».

وأوضح الوزير المرزوق في هذا السياق أن دولة الكويت قد قامت بالتوقيع على (اتفاق باريس) في أبريل 2016 وهي الآن بصدد المصادقة عليه.

الأسهم الصغيرة والخاملة وجني الأرباح أبرز سمات الأسبوع

«السعري» يصعد في الجلسة الختامية للبورصة



أسبوع متباين لمؤشرات البورصة

انتهت المؤشرات الكويتية تعاملات أمس الخميس، على تباين، حيث صعد السعري 0.07% إلى النقطة 5676.22. رابحاً 3.73 نقطة، وتراجع الوزني وكويت 15 بنسبة 0.25% و0.20% على الترتيب، مقارنة بإقالات أمس الأربعاء. وارتفعت أمس 3 قطاعات، أبرزها الصناعة المرتفع 0.59% بدعم 7 أسهم، بتقدمها هيومن سوت بنحو 3.74%.

وفي المقابل، شهدت الجلسة تراجع 9 قطاعات، أبرزها النفط والفان بنسبة 0.67% بضغط من هبوط سهم بحرية 6.85%.

كما تراجع قطاع البنوك أمس بواقع 0.08%، بضغط من هبوط 3 أسهم بالقطاع يتصدرها بيتك بنسبة 1.85%.

وارتفعت السيولة أمس لتصل إلى 14.52 مليون دينار مقابل 13.41 مليون دينار بالأمس، فيما تقلصت الكميات إلى 151.55 مليون سهم مقابل 160.44 مليون سهم بجلسة الأربعاء.

وتصدر سهم منشآت نشاط التداولات على مستوى الكميات بحجم بلغ 10.06 مليون سهم، فيما تصدر زين السيولة بقيمة 1.84 مليون دينار.

واستهلت المؤشرات الكويتية جلسة أمس، على ارتفاع، حيث صعد السعري 0.10%، كما ارتفع الوزني 0.28%، وصعد كويت 15 بنسبة 0.44%.

وسمرت تعاملات بورصة الكويت خلال هذا الأسبوع بعدة محطات لافتة أبرزها استحوذ الأسهم الصغيرة والخاملة على تحركات المتعاملين من المحافظ والأفراد.

ولعبت العوامل الفنية دوراً جوهرياً في كل جلسة على حدة حيث طغت عمليات جني

«وربة»: البنك ما زال مستمراً في إجراءات ما قبل إصدار الصكوك



بنك وربة

كما أعلن البنك في 2 نوفمبر الماضي، عن موافقة البنك المركزي الكويت، بشأن الإصدار. ونفى البنك في منتصف أكتوبر الماضي، ما تم تداوله بالصحف عن استكمال إجراءات إصداره صكوكا بقيمة 250 مليون دولار.

ووافق مساعمو البنك في نهاية سبتمبر الماضي، على تفويض مجلس الإدارة بإصدار صكوك أو أدوات تمويلية أخرى، بما يتماشى مع صيغ العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ودخل بنك وربة في 1 ديسمبر، ضمن عينة مؤشر كويت 15 في إطار عملية المراجعة، حيث تمت المراجعة بنهاية نوفمبر الماضي.

وبلغت أرباح البنك للتسعة أشهر الأولى من العام الجاري 877 ألف دينار، مقابل ربح قدره 1.25 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2015، بتراجع نسبته 29.8%.

قال بنك وربة (WARBABANK)، المدرج ببورصة الكويت، إنه ما زال مستمراً بإجراءات ما قبل إصدار الصكوك، ومن ضمنها الحصول على موافقة الهيئة على التسويق ونشرة الاكتتاب الخاصة بها.

وأشار البنك في بيانه للبورصة، إلى أنه ستم العمل على طرح تلك الصكوك في الكويت.

وجاء إضاح البنك تعقيباً على ما نشر بإحدى الصحف المحلية، يوم الثلاثاء الماضي، بأن البنك كلف 9 بنوك بترتيب إصدار صكوك إسلامية بقيمة تصل إلى 250 مليون دولار لتعزيز احتياطات.

كان البنك قد أعلن في 14 ديسمبر الجاري، أنه سيستكمل الحصول على موافقات الجهات الرقابية لإصدار صكوك مضاربة إسلامية غير محددة المدد.

حكم قضائي يلزم «الصفة العالمية» بدفع 5.7 مليون دينار لـ «الصفة للاستثمار»

للبورصة ضمن قطاع «الخدمات المالية».

وأثنى سهم الشركة تعاملات أمس ببورصة الكويت، متراجعا 1.8% عند سعر 27.5 قس، وذلك من خلال تداول 1.12 مليون سهم، بقيمة 30.9 ألف دينار.

الحكم صادر عن محكمة أول درجة، ولم يصبح نهائياً، حيث ستقوم الشركة بالظعن على الحكم بالاستئناف في المواعيد القانونية المقررة.

كانت الشركة قد أعلنت في بداية نوفمبر الماضي، أنه سوف بعاد إدراجها بالسوق الرسمي في بيانها للبورصة، أن ذلك

136 شركة تمت المناجزة بها، واستحوذت مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 17.9 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 6.3 مليون دينار. تمت عبر 569 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 882.4 نقطة.

وأقبل المؤشر السعري للبورصة مرتفعاً 3.7 نقطة ليبلغ مستوى 5676.2 نقطة وحقق قيمة نقدية بلغت 14.5 مليون دينار من خلال 43 شركة 45 مليون سهم تمت عبر 3666 صفقة نقدية.

الصغيرة والكبيرة معا في حين استحوذت أسهم شركات (عربي ق) و(الجزيرة) و(المدينة) و(الأنظمة) و(السلام) على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعاً. وطلالت الضغوطات وعمليات جني الأرباح أسهم الشركات التي استحوذت على قائمة الشركات الأكثر انخفاضاً وهي (مراكز) و(ياكو) و(بحرية) و(المستقبل) (تدين ع).

وشهدت مجريات حركة الأداء العام نشاطاً على عكس شركة شهدت ارتفاعات على عكس شركة شهدت انخفاضات ضمن

وحافظ المؤشر السعري على مستوى 5670 نقطة وهو مسار يثنى بالارتفاع لمستوى 5680 نقطة قبل نهاية الجلسة الأخيرة من العام الحالي.

وانعكست الأجواء الإيجابية التي شهدتها بعض الأسواق الخليجية على مجريات التعاملات في البورصة لما لها من تأثيرات نفسية إيجابية على المتداولين خاصة المهتمين بالأسهم المدرجة الاندراج.

وعن مجريات جلسة أداء أسهم قطاعات البنوك والخدمات المالية واللوجستية والاتصالات وغيرها.

الأرباح والمضاربات والتجميع على موال الأداء العام حيث كان للاستويات السعريية للعديد من أسهمها سعيها منها بلوغ أغلاقات سنوية تساعدها على تلبية تحقيقات التوزيعات المتوقعة وهو الأمر الذي ظهر جلياً على أداء أسهم قطاعات البنوك والخدمات المالية واللوجستية والاتصالات وغيرها.